

الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط

أ. حكيمة علالي

أستاذة مساعدة "ب" - قسم العلوم السياسية - جامعة جيجل
ong_blanche@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الرهانات الأمنية في المتوسط بالنسبة للدولة الجزائرية، وكذلك دراسة دور الجزائر في المشهد الأمني في المنطقة المتوسطية. إذ وبحكم أن الجزائر ينظر إليها بمثابة المفتاح للاستقرار في المنطقة من طرف القوى الكبرى، فإن هذه الرؤية تتفق مع المقاربة الأمنية الجزائرية التي تعتمد على منظور سلمي في علاقاتها الخارجية، وعلى الحوار والتشاور وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى في مسعاها لمواجهة التحديات الأمنية.

الكلمات المفتاحية: الأمن، المنطقة المتوسطية، الجزائر.

Abstract:

This study addresses the security' challenges in the Mediterranean with focus on the role of Algeria. Algeria has been always seen by the great powers as a key actor for the stability in the region, this view is the same as Algerian approach to security in its neighborhood based mainly on a peaceful trend, dialogue and non-interventionism as an efficient tool to face security threats.

Keywords: Security, Mediterranean region, Algeria.

مقدمة:

تعتبر القضايا الأمنية موضوعاً رئيسياً تدور حوله السياسة الخارجية للدول، فهو جزء لا يتجزأ منها، ذلك أن أي دولة تهدف إلى ضمان وجودها، بالحفاظ على استقلالها وسيادتها والدفاع عن أمنها. وفي هذا الإطار، فإن المتتبع للعمل السياسي والدبلوماسي الجزائري، من خلال الأحداث والتفاعلات الدولية، التي كانت طرفاً فيها بشكل أو بآخر، يجد أن الجزائر - سعيها منها للحفاظ على أمنها - عملت وفق إستراتيجية رسمتها وتبنتها من خلال سياساتها الأمنية، تتفق ودوافع ومعطيات وأهداف سياستها الخارجية.

كما تبنت الجزائر وساندت كل المبادئ الثابتة، والتي من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم العالميين، كالاستقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها، حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، عدم استعمال القوة أو التهديد بها، حُسن الجوار الإيجابي، عدم المساس بالحدود، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول... الخ، وهي المبادئ التي كانت مصدراً لما سجلته الجزائر من تواجد قوي في النسق الدولي، برغم إمكاناتها المتواضعة.

إلا أن المشهد المزدوج الذي عاشته الجزائر نتيجة أحداث أكتوبر 1988، وانحيار الاتحاد السوفييتي فيما بعد، أديا إلى دخول السياسة الخارجية الجزائرية فيما أسماه كاميرون هيوم، بعشرية الإستراتيجية الدفاعية، أو ما أسمته نيكول غريمو، بتراجع الرومانسية الثورية، فرغم حفاظها على الخطاب المناهض للإمبريالية، اتجهت الجزائر إلى تبني خيارات واقعية، بتأجيلها معالجة كل الملفات الخارجية، وتركيز اهتمامها على الأزمة الداخلية، بهدف الحفاظ على أمن الدولة، من خلال دعم شرعية النظام، خاصة في ظل تشتت عملية صنع القرار السياسي، وفقدان الرئاسة للقدرة على التحكم في هذه العملية. كما أن الجزائر لم تكن بمنأى عن تبعات نهاية الحرب الباردة، وما نجم عنها من مصادر جديدة للتهديد، فقد كانت من أكثر الدول تضرراً من ظاهرة الإرهاب، بفعل الأزمة الداخلية الحادة من جهة، وتأثير العامل الخارجي من جهة أخرى، وهو ما دفعها لبذل مجهودات مُتقدِّمة للتحسيس بمشكلة الإرهاب، باعتباره مشكلة عالمية تستدعي مقتربا كليا عالميا

ووقائيا لمعالجته، و ساعدها على ذلك، التغيير الذي حدث على مستوى النظام السياسي، بتولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم سنة 1999، فقد سجل في بداية توليه الحكم نجاحا ملحوظا على الساحة الدولية، وفي وقتٍ قياسي، حيث تمكن من إقناع الرأي العام العالمي بحقيقة تحسن الوضع الأمني بالجزائر، بهدف تهيئة الأرضية المناسبة لتطوير مختلف تعاملات الجزائر في شتى المجالات. كما أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، كانت سببا رئيسيا في تعزيز مكانة الجزائر الدولية، بوضعها في مستوى شريك أمني محوري، في التنسيق والتعاون الدولي للقضاء على الإرهاب، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أهم حليف أمني، خاصة على مستوى الضفة الجنوبية للمتوسط.

ولقد أكدت الجزائر إدراكها لضرورة التعاون الأمني المشترك في المتوسط، من خلال مشاركتها الفاعلة في مختلف المبادرات المتوسطة. وهو الإدراك الذي يندرج في سياق اقتناع صناع القرار في الجزائر، بضرورة انتهاج منطق أكثر براغماتية وفعالية في السياسة الخارجية، بهدف إيجاد حلفاء جدد في ظل المناخ الاستراتيجي العالمي الجديد. وهو منطق من شأنه المساهمة في إخراج الجزائر من عزلتها، وانفتاحها على محيطها الشمالي، وفي المقابل فقد اعتُبرت الجزائر تاريخيا مجالا لاستقطاب دول شمال المتوسط، بالنظر إلى ما تمتلكه من امتيازات جيو - سياسية وطاقوية، وموقعها كبوابة رئيسة نحو إفريقيا. إلا أن المنعطف الذي جعل من الجزائر تتصدر دائرة اهتمام السياسات الأمنية لدول شمال المتوسط، هو التجربة المميزة للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، والتي أصبحت مرجعية يقاس عليها، ويُتخذى بها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

يقودنا هذا السياق، إلى طرح الإشكالية التالية: ما هو دور الجزائر في المشهد الأمني في المتوسط؟ سنحاول من خلال هذه الدراسة، الإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

أولا/ إدراكات التهديد الأمني في المتوسط:

I- الهجرة.

II- الأصولية.

ثانيا/ الجزائر فاعل أمني في المتوسط:

I- الأبعاد الإستراتيجية للجزائر:

1/ الامتيازات الجيو - سياسية.

2/ الامتيازات الطاقوية.

3/ القوة الدبلوماسية.

II- المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط:

1/ الإدراك والتصورات.

2/ العلاقات الأمريكية الجزائرية: تأكيد على شمولية الأمن في المتوسط.

أولا/ إدراكات التهديد الأمني في المتوسط:

I- الهجرة:

جاء في كتاب صموئيل هنتنغتون صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي، ما يلي: التاريخ، والقرباة المكانية، والفقر تؤكد أن فرنسا وأوربا مُقدَّرُهما أن تُعَمَّرَا بأغلبية من المجتمعات الفاشلة في الجنوب⁽¹⁾. وعليه، تعتبر الهجرة جنوب-شمال من أكبر التحديات التي تحيِّف الأوروبيين من ضياع هويتهم الثقافية، بسبب صعوبة إدماج كل المهاجرين، بالنظر إلى تدني مستواهم التعليمية، وهو ما يشكل عائقا حقيقيا بالنسبة للمهاجرين في الحصول على عمل، بالنظر إلى مستوى التطور التعليمي والتكنولوجي الذي تعرفه المجتمعات الأوروبية⁽²⁾.

وعليه، ترتبط المخاوف الأوروبية من عدم تطبيق سياسات جديدة، على مستوى دول الجنوب للحد من ظاهرة الانفجار الديموغرافي، وهو ما يعني بالنسبة للأوروبيين استمرار ضغط الحركات الهجرة على مجتمعاتهم، حيث يصل عدد مهاجري المغرب المركزي⁽³⁾ القاطنين في أوروبا إلى ثلاثة ملايين مهاجر، ومليون مواطن أوروبي من أصول مغاربية⁽³⁾.

رغم أن المشاكل الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والأمنية الناتجة عن التدفقات الهجرة، تبقى مشاكل أساسية بالنسبة للأوروبيين، إلا أن تخوفهم الأساسي يرتكز حول الشعور بإمكانية فقدان الهوية الأوروبية، بسبب تزايد أعداد المهاجرين الراضين للاندماج في مبادئ الحضارة الغربية، وبالأخص العرب المسلمين الذين يتبنون الصوحة الإسلامية Islamic Resurgence كمصدر للهوية، الاستقرار، الشرعية، التطور، القوة، والأمل. هذه الجالية تبحث عن حل، ليس في الأيديولوجيات الغربية، ولكن في الإسلام، وكما قال شاه إيران : الإسلام بالنسبة لنا ليس مجرد دين، ولكن أسلوب حياة، أو كما قال أحد المسؤولين السعوديين نحن السعوديين نريد أن نتقدم، ولكن ليس بالضرورة أن نكون غربيين⁽⁴⁾.

وبناء على هذا، أصبح عامل الهجرة محمدا أساسيا في معادلة الأمن الأوروبي، إذ أن محاولات تفسير المخاوف الأمنية الأوروبية من ظاهرة الهجرة، حسب ما تقدمه المقاربة البسيكو - ثقافية Approche Psycho - Culturelle، تخلص إلى أن دول، مجتمعات، وتُحِب، الاتحاد الأوروبي، تتخوف من تراجع قوتها البشرية أمام تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، ذات الميزة الشبابية، هذا الاختلال الذي يُدرك من طرف الأوروبيين، على أنه تهديد للأمن المستقبلي لمجتمعاتهم، التي طالما أعطتها تفوقها الديموغرافي إحساسا بالأمان. وعلى هذا الأساس، ينظر الأوروبيون إلى فقدان هذا التفوق، على أنه أبواب مفتوحة لاقتحام أوروبا من طرف مجتمعات الضفة الجنوبية، خاصة وأن الدول الأوروبية، لازالت في حاجة إلى أولئك المهاجرين الذين يمثلون يدا عاملة رخيصة، وقابلة للاستغلال في وظائف صعبة، ملوثة، وخطيرة بأجور زهيدة⁽⁵⁾.

ورغم أن هذه الأحاسيس والتفاعلات عادة ما تكون مجتمعية، ولا تخرج عن إطار التفاعلات الحضارية، إلا أنها انتقلت في حالة العلاقات الأورو - متوسطة، إلى مستوى النخب والأحزاب السياسية، حيث صارت التفاعلات والصور الحضارية التي انتقلت مع المهاجرين، منبعا للصراعات داخل المدن الأوروبية، ومحفزا أساسيا لليمين المتطرف، وعملا مساعدا على تنمية عادات العداة للأجانب، وأصبح شعار إدماج المسلمين تهديد لأوروبا يمثل العناوين العريضة للعديد من الجرائد والمجلات، ويحتل صدارة برامج العديد من الأحزاب السياسية في أوروبا⁽⁶⁾. وحتى مراكز صناعة القرار التي أنتجت، في السنوات الأخيرة، العديد من السياسات الرامية إلى تقليص التواجد الإسلامي في أوروبا، على غرار قرار منع بناء المآذن في سويسرا، وقرار منع ارتداء البرقع في فرنسا، باعتبارها صورا دخيلة ومهددة للنموذج الحضاري الأوروبي.

وعلى هذا الأساس، لا يخاف الأوروبيون حاليا أن تغزوهم دبابات وجيوش، ولكن يخافون أن يغزوهم المهاجرون الذين يتكلمون لغة أخرى، وينتمون إلى ثقافات أخرى، وبالتالي يهددون طريقة حياتهم جراء الصدمات الثقافية⁽⁷⁾، التي انتهت بالأوروبيين، خاصة الفرنسيين، إلى قلق متزايد

حول الهوية القومية، حيث أشارت التقديرات، في بداية التسعينيات، إلى أن ثلثا المهاجرين في أوروبا هم من المسلمين، الذين شكلوا تجمعات إسلامية ولم يتمكنوا من الاندماج في الثقافات المضيفة، حتى أصبحت كلمة مهاجر مرادفا لكلمة مسلم⁽⁸⁾. إضافة إلى ذلك، تمثل التدفقات الهجرية من إفريقيا السوداء، عبر الدول المغاربية هاجسا بالنسبة للأوروبيين، فمنذ بداية التسعينيات أخذت الهجرة الإفريقية، نحو أوروبا في التزايد بشكل مخيف⁽⁹⁾، وبالتالي سوف نتحدث مع العام 2025 عن أفرة أوروبا بدل أسلمة أوروبا، يقول هنتنغتون⁽¹⁰⁾. وبالأخص من دول الساحل الإفريقي التي تعتبر أكثر المناطق فقرا في العالم، حيث تحتل دولها المراتب ما بين 152 - 176 حسب مؤشر التنمية الإنسانية (I.D.H)⁽¹¹⁾.

كما أن دراسة ظاهرة الهجرة بمنظار المقاربة السوسيو - اقتصادية - Approche Socio - Economique، تكتسي أهمية بالغة في هذا المجال، حيث تركز هذه المقاربة على الأخطار التي يتعرض لها الأمن الأوروبي، جراء تركز المهاجرين في جماعات، في ضواحي المدن وتكوينهم لما يسمى المدن الأكواخ Les Bidonvilles⁽¹²⁾، التي تعتبر منبعاً أساسياً للعديد من الأمراض الاجتماعية، خاصة من حيث مساهمة هذه الجماعات، في تفاقم ظاهرة البطالة داخل المجتمعات الأوروبية. حيث يدرك الأوروبيون ظاهرة الهجرة من ناحية انعكاساتها الاقتصادية، على أنها ظاهرة تسمح للمهاجرين بأخذ وظائفهم، واحتلال أراضيهم، والعيش على نفقات الرعاية الاجتماعية، ويمثل استمرار التدفقات الهجرية بهذه الوتيرة، هاجس انقلاب البنية السكانية الأوروبية، من بنية يغلب عليها طابع الشيخوخة، إلى بنية شبابية، لكن غير مؤهلة للعمل، وبالتالي مضاعفة مصاريف التأمين الاجتماعي الذي تنتهجه أغلب الحكومات الأوروبية⁽¹³⁾. وهو ما ينتهي في الأخير إلى تهديد طريقة حياة الشعوب الأوروبية، خاصة ما تعلق منها بقضايا الرفاه الاجتماعي.

بناء على ما سبق، تعتبر الهجرة - حسب الإدراك الأوروبي - ناقلا أساسيا للمشاكل الاقتصادية، الديموغرافية، السياسية، والحضارية التي تعرفها مجتمعات الجنوب، وهو ما يعتبره الأوروبيون تهديدا لبنائهم القيمي، والحضاري، واستقرارهم الاجتماعي. أكثر من ذلك، بالنظر إلى اختلاف الثقافات،

المصالح، والحقوق بين المهاجرين والسكان الأصليين، تعتبر الهجرة مجالا مثاليا لبروز أشكال عدة من الصدمات المجتمعية، لعل أبرزها الاقتصادية، الثقافية، والحضارية⁽¹⁴⁾، فالفرنسيون، مثلا، قبلوا الأفارقة السود الذين يتحدثون اللغة الفرنسية، لكنهم لم يقبلوا البنات المسلمات المتحجبات في المدارس⁽¹⁵⁾.

II - الأصولية:

يُقدّم الأوروبيون الإسلام السياسي *L'islam Politique*، المنتشر بشكل ملفت للانتباه، في السنوات الأخيرة في دول جنوب المتوسط، خاصة في المغرب العربي، على أنه أكبر التحديات التي تواجه العالم الغربي، من خلال صعوبة اتخاذ الموقف حيال الحركات الإسلامية، خاصة منها المتطرفة التي تتبنى موقف المواجهة مع العالم الغربي على موقف الحوار والتعايش. أكثر من ذلك، يقدم هنتنغتون في كتابه صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي العلاقة بين الإسلام والمسيحية، على أنها علاقة صراعية دامية عبر التاريخ، ومنذ الوهلة الأولى التي دخل فيها المغاربة إلى اسبانيا، كانت أوروبا تحت تهديد مستمر من الإسلام⁽¹⁶⁾.

ورغم تعدد الدراسات المهمة بالإسلام السياسي، ومستوى الانسداد الحاصل على مستوى العلاقة، بين الحركات الإسلامية والأنظمة الحاكمة، فإن ما تتفق عليه أغلب هذه الدراسات أن لا شرعية الأنظمة العربية القائمة، إضافة إلى الحصار الذي تفرضه على نشاط المجتمع المدني، هما السببان الأساسيان المغذيان لتطور الفكر الإسلامي المتطرف⁽¹⁷⁾، خاصة وأن الشعوب العربية تعتقد جيدا أن الحالة التي آلت إليها، هي نتيجة أساسية للتدخلات الغربية في البلدان العربية، بالنظر إلى تبعية هذه الأنظمة للغرب، وبعدها عن الانشغالات الحقيقية لشعوبها.

وبغض النظر عن هذا الصراع الحضاري، الذي يصوره هنتنغتون بين الإسلام والمسيحية، وبالتالي العرب والغرب، ما يهمنا في هذا المجال هو ذلك التطور الحاصل على مستوى إدراك الغرب للدين الإسلامي، حيث ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبح الإسلام في التصور الغربي مرادفا

للإرهاب، وأصبحت العديد من الدراسات تتحدث عن الإرهاب الإسلامي *Islamique Terrorisme* (18)، وينظر الأوروبيون إلى تهديد الراديكالية الإسلامية، على أنها ظاهرة أنتجتها إفرازات نهاية الحرب الباردة. لكن الحقيقة أن هذه التيارات، والحركات الإسلامية المعادية للغرب كانت موجودة من قبل نهاية الحرب الباردة بأكثر من 60 سنة، ف: حركة الإخوان المسلمين تأسست سنة 1928⁽¹⁹⁾، إلا أن هذه الحركات الإسلامية برزت إلى الوجود، وأخذت ثقة في النفس مع نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979، التي قادها آية الله الخميني *Ayatollah Khomeiny* (20)، لتنتقل بعد ذلك إلى بعض الدول العربية، بداية ببلبنان سنة 1983، وتعرف انتشارا إلى شمال إفريقيا، خاصة في الجزائر، وبدرجة أقل تونس، المغرب، وموريتانيا في بداية سنوات التسعينيات. هذا الانتشار الذي عززه، بالدرجة الأولى، حالة اللاإستقرار التي نتجت عن نزاع الصحراء الغربية، وتوتر العلاقات المغربية - الجزائرية، وأكد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في أواخر 2006⁽²¹⁾.

عرف الاهتمام الغربي بالأصولية، أو ما يسمى الظلامية الإسلامية *L'Obscurantisme Islamique*، في المجال الأورو - متوسطي ارتفاعا متزايدا مع المخاوف الأمنية التي أنتجتها الأزمة الجزائرية، على المستوى الوطني، الإقليمي، والدولي⁽²²⁾، بالنظر إلى محورية الجزائر في الضفة الجنوبية للمتوسط من جهة، وإمكانية انتقال المد الإسلامي إلى الدول المجاورة، بحكم التقارب الجغرافي والحضاري. كل هذه المعطيات تؤكد حسب مبادئ نظرية الدومينو *Domino Theory* على سقوط جنوب المتوسط في دوامة من اللاإستقرار السياسي، المدعوم بتفاقم المشاكل الاقتصادية وزيادة الغضب الشعبي.

تمثل دول الجنوب مصالح اقتصادية معتبرة بالنسبة لأوروبا، سواء من حيث اتساع أسواقها، أو من حيث أن دولا مثل الجزائر وليبيا، هي الممول الأساسي لأوروبا بالبترول والغاز⁽²³⁾، ففي ظل هذه التبعية الأوروبية لدول الجنوب، يأتي هاجس الحركات الإسلامية، ليزيد من المخاوف الأوروبية من هذه التبعية، حيث تتأسس أغلب الحركات الإسلامية المتطرفة على قناعة مقاطعة

الغرب، وضرب المصالح الغربية في كل البلدان العربية والإسلامية⁽²⁴⁾، وبالتالي فإن وصول مثل هذه الحركات الإسلامية المتطرفة إلى السلطة، يعني بشكل مباشر تهديد المسار السلمي للعلاقات الأورو - متوسطة، من خلال تهديد المصالح الاقتصادية الأوروبية في الجنوب، أو تغيير معادلة هذه المصالح في أقل المستويات، وبالأخص تهديد الأمن الطاقوي الأوروبي، المرتبط أساسا بالتموين القادم من الجنوب، لاسيما وأن النزاعات والحروب في عالم اليوم طالما كانت مدفوعة باعتبارات طاقوية، فالحافز الأساسي لغزو العراق سنة 2003، كان يلعب على تشكيلة معقدة من القوى ذات الصلة بالنفط⁽²⁵⁾.

رغم أن الإسلام السياسي المتطرف في طابعة الوطني الذي شهدته الجزائر في بداية التسعينيات، مثل مجالا خصبا للدراسات الأكاديمية التي تُعنى بالعنف والتطرف، إلا أن التأثيرات الأمنية للأزمة الجزائرية، لم تأخذ حيزا كافيا من الاهتمام الأوروبي، إلا مع تفجيرات باريس 1995⁽²⁶⁾، والتي كان من بين منفذها جزائريون، والتي تؤكد معها الأوروبيون والفرنسيون، أن الجزائر تعاني إرهابا دوليا وليس حربا أهلية، وأن قضية الإسلام السياسي المتطرف في الجزائر، رغم أنها تجرد في الجماعة السلفية للدعوة والقتال تأصيلا لها، إلا أن التيارات الإسلامية المتطرفة الخارجية، ذات النشاط الدولي، لها نصيب معتبر من مسؤولية اللإستقرار الذي عاشته الجزائر.

على هذا الأساس، لطالما كان الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للغربيين في جنوب المتوسط، ليس في الحركات الإسلامية المتطرفة ذات الطابع الوطني، وإنما في إمكانية تكتل هذه الحركات لتشكيل منظمة إرهابية إقليمية أو دولية. وبالفعل ساهمت الظروف الدولية، التي تلت الحرب الدولية على الإرهاب في أفغانستان والعراق، واجتماع التنظيمات الإسلامية المتطرفة، في المغرب العربي على عقيدة جهادية، في قيام هذا التكتل تحت تسمية القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، التي أعلنت الولاء لتنظيم القاعدة مباشرة بعد تأسيسها. ولعل ما يقلق الأوروبيين أكثر، من هذا التنظيم الإرهابي في جنوب المتوسط، هو تبنيه لمبدأ استهداف المصالح الغربية في المنطقة، إضافة إلى التنظيم والقدرة العملية، التي تمكنه من نشر عوامل اللإستقرار في الحوض الجنوبي المتوسطي⁽²⁷⁾،

حيث يقول درودكال، زعيم هذا التنظيم في إحدى تصريحاته : بعون الله نجحنا في تطوير معركتنا من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي... وهكذا ساهمنا في خلق جهاد إقليمي... (28).

يمثل الإسلام السياسي المتطرف، خطرا داخليا على وجه الخصوص، لكنه يحدث نتائج خارجية، يمكن أن تتحول إلى عامل لاستقرار إقليمي، وعموما، ينحصر الإدراك الغربي للإسلام السياسي المتطرف في جنوب المتوسط في ثلاث نقاط أساسية هي :

◆ - يعتبر الإسلام السياسي المتطرف، نواة للعنف كما تقدمه حالة الجزائر، كما يعتبر منتجا للحركات الإرهابية، ومحفزا لسياسات عدائية تجاه دول الجوار، كما تقدمه حالة إيران والسودان.

◆ - يخلق الإسلام السياسي المتطرف نوعا من اللاتوازن داخل المجتمع، وبذلك يعطي غطاءا مثاليا للحكومات، حتى لا تقوم بإصلاحات ديمقراطية، وهو ما يعطي في نفس الوقت مساحات لهذه الجماعات المتطرفة للوصول إلى السلطة، خاصة وأن الإسلام أصبح وسيلة أساسية للاحتجاج ضد الأنظمة غير الديمقراطية في الوطن العربي (29).

◆ - يعتبر الإسلام السياسي المتطرف، عاملا مهددا للاستقرار من خلال الآثار التي يخلقها بالنسبة للمواطنين، مثل محاولة الثورة ضد الأنظمة التسلطية القائمة بوسائل عنيفة (30).

وبناء عليه، تتحدد المخاوف الأوروبية من وصول إسلاميين متطرفين، إلى السلطة في دول جنوب المتوسط في النقاط التالية:

◆ - تحركات السكان الهاربين من النظام السياسي الجديد (النظام الإسلامي) في شكل حركات هجرية نحو أوروبا.

◆ - اختلال العلاقات التجارية، وهو ما يخلق فائضا، وبالتالي كسادا بالنسبة للأوروبيين.

♦ - انقطاع التموين الطاقوي المتمثل، أساسا في نفط الشرق الأوسط، و نفط وغاز شمال إفريقيا.

♦ - نشاط الجماعات الإرهابية الإسلامية في أوروبا.

♦ - دخول المنطقة في حالة من اللاإستقرار، وهو ما يخلق مشاكل بالنسبة للدول المجاورة، حيث أن هناك بلدانا تتأثر بدول تحرض على الإرهاب، أو توفر ملاذا للإرهابيين، أو عاجزة عن السيطرة على إرهابيين يعملون من أراضيها، هذه الدول تملك الحق في القيام بعمل لحماية مواطنيها. وهو الأمر الذي يخلق في النهاية، علاقات جوار نزاعية تهدد الإستقرار الإقليمي والأمن الأوروبي⁽³¹⁾.

ولمواجهة هذا القلق والخوف كانت ردة الفعل الأوروبية على هذه التهديدات بالشكل التالي :

♦ - الضغط على الحكومات ذات التوجه الغربي Pro-Occidentale، من أجل خلق نوع من التوازن، لتفادي الوصول إلى المشاكل التي ستنتج عن تغيير نظام إقليمي بحاله.

♦ - تأكيد الحضور العسكري الدائم في المتوسط.

♦ - المساعدة على التنمية الاقتصادية، من أجل كبح نمو الإسلام السياسي المتطرف الذي يجد في بؤس مجتمعات الجنوب مبععا له.

♦ - التعاون في مجال الأمن الداخلي، لتفادي أعمال إرهابية على الأراضي الأوروبية، خاصة في مجال التبليغ عن الأشخاص المشتبه في انتمائهم إلى منظمات إرهابية، فالجزائر قامت في هذا المجال بتسليم قائمة بمئات الإسلاميين الجزائريين، المشتبه في انتمائهم إلى تنظيم القاعدة إلى الإدارة الأمريكية⁽³²⁾.

في الأخير، رغم أن الأوروبيين يقدمون عجز دول أنظمة الجنوب، على ضمان أمنها الداخلي، كمصدر أساسي لتهديد الأمن الأوروبي، على المستوى العملياتي، أو على مستوى

إدراك التهديد الإسلامي⁽³³⁾، على أنه خطر حركي قادر على الانتقال إلى داخل المجتمعات الأوروبية، عبر قنوات المهاجرين، أو عبر وسائل الإعلام، ووسائل التنشئة والمؤسسات الإسلامية المنتشرة داخل المجتمعات الأوروبية، فإنه يجب على الأوروبيين أن يدركوا أن الاستقرار في جنوب المتوسط، لا يمكن أن يتحقق من خلال استمرار الوضع الراهن *Statu Quo*، الذي يحافظ عليه الاتحاد الأوروبي، والذي يتعارض أساسا مع القيم والأخلاق التي يدافع عنها. وعلى هذا الأساس، فإن الأسئلة الأساسية ذات الصلة بأمن أوروبا، التي يجب أن يجيب عنها الأوروبيون هي :

◆ - كيف نساعد، بشكل جيد وفعال، دول الجنوب على التنمية، وتشييد الديمقراطية؟

◆ - ما هي معايير التماسك التي يجب ترسيخها في العلاقات الأورو - متوسطة؟.

أكثر من ذلك، يجب أن يدرك الأوروبيون أن التحالف ضد الإسلاميين، لا يجب أن يكون المحور الأساسي للشراكة الأورو - متوسطة، بشكل مستقل عن الشراكة السياسية. وعليه، يجب على الأوروبيين أن يدركوا أنه يتوجب عليهم مساعدة دول الجنوب، على ترسيخ الهياكل الضرورية لتطوير وترسيخ الاتجاه نحو الديمقراطية⁽³⁴⁾، وهي الوسائل الكفيلة، في الأخير، بتحقيق أمنهم على جميع المستويات، بما أن الديمقراطيات لا تحارب بعضها كما تقول فلسفة السلام الديمقراطي *Le Pax Démocratique*، وهي الفلسفة نفسها التي تأسس عليها الاتحاد الأوروبي.

ثانيا/ الجزائر فاعل أممي في المتوسط:

قبل الحديث عن الخصائص الجيو - سياسية للجزائر، وكيف أن موقعها الجغرافي جعل منها دولة منكشفة أمنيا على عدة جهات، لا بد من الإشارة ولو بصفة مختصرة، إلى المقصود بـ: الجغرافيا السياسية *La Géopolitique*، حيث عرّفها روجر سكروتون R. Scruton على أنها، علمٌ ارتبط أساسا باسم ردولف.ج. كيلن R. J. Kjellen، و هالفورد ماكيندر H. Mackinder، و كارل هوشوفر K. Haushofer. وتعود أصول مصطلح الجغرافيا السياسية إلى سنة 1899، حيث كان العالم السويدي ردولف.ج. كيلن R. J. Kjellen

أول من استعمل هذا المصطلح⁽³⁵⁾، إذ يتصوّر الموقع الجغرافي كمحددٍ مُهم، وربما أساسي، للتجانس السياسي، والذي يُصوّر الدولة أيضا كنظام صِراعي مع الآخرين من أجل امتلاك مساحات أخرى⁽³⁶⁾.

كما اهتم العديد من المفكرين الغربيين بالجغرافيا السياسية، من حيث اعتبارها علم صناعة الدولة، و طريقة تفكير، من خلال الأهمية المفترضة للعوامل الجغرافية قي طبيعة وسير العلاقات الاقتصادية، السياسية، والأمنية للدولة على المسرح الدولي⁽³⁷⁾. وعليه، فإن الاعتقاد الكامن في قلب التحليل الجيو - سياسي هو أن المقدرة الاقتصادية والعسكرية للدول، وموقعها في الهرمية التراتبية للدول، وكيف تتعاطى مع جيرانها سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا، يرتبط بعوامل جيو - سياسية.

في إطار هذه المقاربة الجيو - سياسية، وبالرجوع إلى الجزائر، وبحكم موقعها المركزي في منطقة المغرب العربي، بين جناحية الشرقي والغربي، وتوسطها لجسمين ضخمين، الأول بحري شمالا، والثاني بري جنوبا، والمتمثل أساسا في الصحراء الكبرى، فإن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل أمنها القومي منكشفا على كل الجبهات، خاصة مع شساعة مساحتها، وطول حدودها البرية والبحرية⁽³⁸⁾.

في هذا السياق، وبحكم موقعها المركزي في قلب مجموع جغرافي، معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي، ينظر إلى الجزائر على أنها النواة الصلبة، لتأسيس أي اتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر ومزدهر، كما تُدرك الجزائر في السنوات الأخيرة، على أنها دولة ذات خبرة، وذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون، ونحو توسيع مجال علاقاتها السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية⁽³⁹⁾. لكن ورغم هذه الأهمية التي ينظر بها الغرب إلى الجزائر، لم تكن الجهة المتوسطة، دائرة أمنية ذات أولوية بالنسبة للجزائر، بالنظر إلى ثقل العامل التاريخي، الذي جعل من المتوسط نقطة سوداء بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فبغض النظر عن الفتح الإسلامي الذي جاءها برا، فإن كل الغزوات الأجنبية جاءت من المتوسط، فمثلا بين 1505 و 1830 تعرضت السواحل

الجزائرية إلى حوالي 100 حملة عسكرية غربية، قادتها كل من : اسبانيا، فرنسا، إنجلترا، هولندا، أمريكا، فنلندا، والدانمارك⁽⁴⁰⁾. وهو ما يوحي من ناحية أخرى بالأهمية الإستراتيجية للمتوسط، في السياسات الأمنية للدول المتوسطية، خاصة الواقعة في الجنوب، بحكم أنها كانت في الغالب هدفا للسيطرة، وليس فاعلا يسعى إليها، فقد كتب الخبير الأمريكي في الإستراتيجية البحرية ألفريد ت. ماهان Alfred T. Mahan، يقول : جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط، يلعب دورا تجاريا وعسكريا في تاريخ العالم، أكثر مما لعبه أي حوض مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه، ولا يزال الصراع مستمرا⁽⁴¹⁾.

هذا التاريخ من الصراع في المتوسط، وهذا التاريخ من الغزوات المتتالية، الذي ترك بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين، جعل المتوسط مرادفا للغزو ونقطة سوداء في تاريخ الأمن القومي الجزائري. وبعد الاستقلال مباشرة اتضح أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية بحرية، لكن هذا الاهتمام تغلبت عليه الشواغل الغربية البرية، جراء المطالب الترابية المغربية، التي تحولت إلى غزو، وما زالت آثاره واضحة إلى حد اليوم على مستوى العلاقات الجزائرية - المغربية⁽⁴²⁾.

إن مسألة تأمين المتوسط، بالغة الأهمية بالنسبة لأمن الجزائر، ليس لأنه فقط شكل على مَرِّ العصور جبهة انكشاف إستراتيجية، وهدفا للأطماع والصراعات على المستوى الاستراتيجي والسياسي⁽⁴³⁾، ولكن أيضا لأن مسألة الأمن عموما، والأمن الاقتصادي خصوصا، مرهون بالاستقرار داخل الفضاء المتوسطي، ذلك أن المبادلات التجارية تتم عبر هذا الحوض، مع ملاحظة استئثار دول الاتحاد الأوروبي، منذ عقود، على حوالي 75% من المبادلات التجارية المغاربية مع الخارج، وهو ما يدل على عمق وقَدَم العلاقات بين الضفتين، ويجعل من الحديث عن إقامة شراكة أورو - مغاربية تطويرا لعلاقات قائمة، أو تجديدا لاتفاقيات أبرمت منذ حصول الدول المغاربية على الاستقلال⁽⁴⁴⁾، زيادة على أن أنابيب الغاز، التي تربط الحقول الغازية الجزائرية بأوروبا، نحو إيطاليا واسبانيا خصوصا، تمر عبر المتوسط⁽⁴⁵⁾، وهو الأمر الذي يشكل انشغالات أمنية، بالنسبة للجزائر وأوروبا على حد سواء، باعتبار أن أوروبا غير قادرة عن التحلي عن الغاز

الجزائري، في ظل عدم توفر بدائل أخرى، وفي نفس الوقت يشكل البترول والغاز الأساس الأول للاقتصاد الجزائري حيث تقدر نسبتها بحوالي 95% من قيمة صادرات الجزائر، منذ سنوات السبعينيات، وفاقته في السنوات الأخيرة نسبة 97% (46).

I - الأبعاد الإستراتيجية للجزائر:

1/ الامتيازات الجيو - سياسية:

الجزائر هي عاشر أكبر بلد عالميا من حيث المساحة، وثاني أكبر بلد في إفريقيا، وأكبر بلد مغاربيا، وهي قوة طاقوية إقليمية، بالنظر إلى احتياطاتها الهامة، خاصة من حيث الغاز الطبيعي، كما تطل على شريط ساحلي مقدر بـ : 1200 كلم (47)، وتمثل الجزائر خصوصية من خلال انتمائها إلى الأبعاد التالية : الإسلامي، المغاربي، العربي، المتوسطي، الإفريقي. إن اجتماع هذه الامتيازات حوّل للجزائر أن تكون دولة نشطة في المنظمات والمنتديات الدولية مثل : اتحاد المغرب العربي، منظمة المؤتمر الإسلامي، الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة البلدان المصدرة للنفط، مشاريع الشراكة الأورو - متوسطة، الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، كما تحضر الجزائر اجتماعات قمة الثمانية (G8) بصفة عضو مراقب (48).

إن موقع الجزائر في قلب الضفة الجنوبية للمتوسط، وامتلاكها لحدود برية مع كل الدول المغاربية، أعطاها قوة هائلة على الاستقطاب الدولي، ليس فقط في المجال المتوسطي، بل حتى بالنسبة للقوى الكبرى غير المتوسطية، ففي فيفري 1963، صرح الرئيس الأمريكي ج. ف. كندي J. F. Kennedy قائلاً: إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العامل الحاسم في هذا الخط الجديد، تجاه بلد يمثل مفتاح شمال إفريقيا (الجزائر). صحيح لقد تقبلنا أن تتفاوض فرنسا حول وقف إطلاق النار، ولكن، حرصنا الأساسي يتمثل في زيادة نفوذنا... وسنتهج طريقا مختلفا... إن خروج فرنسا من الجزائر، شأن خروجها من الهند الصينية، هما أمران إيجابيان (49).

وإضافة إلى هذا ينظر إلى الزيارات الرسمية، المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، على أنها دليل آخر على الأهمية، التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر، في المغرب العربي والفضاء المتوسطي، هذه الزيارات التي أخذت نسقا تصاعديا مثيرا للانتباه، حيث بلغت 200 زيارة سنة 2003، وارتفعت إلى حوالي 300 زيارة سنة 2004⁽⁵⁰⁾، ناهيك عن اشتراك الجيش الجزائري، في التمارين العسكرية البحرية للحلف الأطلسي⁽⁵¹⁾، التي تدل على الإرادة الغربية في إدراج الجزائر تدريجيا في إستراتيجية الحلف، وهو الأمر الذي يعطي للجزائر، دورا محوريا وأوليا في المغرب العربي، وعلى المستوى القريب في المتوسط⁽⁵²⁾.

2/ الامتيازات الطاقوية:

يرجع الاهتمام الذي تتمتع به الجزائر، إلى القدرة التي تتمتع بها فيما يخص ضمان الأمن الطاقوي الأوروبي، حيث تعتبر ثان ممول لها بالغاز الطبيعي، ومساهمتها في تمويل السوق الطاقوية الأمريكية، التي بدأت تنافسها الأسواق الصينية والهندية⁽⁵³⁾. وليس من وليد الصدفة أن عرفت الاستثمارات الأمريكية، في مجال النفط ارتفاعا ملحوظا، مع الاكتشافات البترولية التي حققتها الجزائر بين 1995 – 1997⁽⁵⁴⁾، وتعتبر الجزائر عنصرا مهما بالنسبة للأمن الطاقوي الأوروبي، حيث تستورد أوروبا ما نسبته 59% من احتياجاتها الغازية من الجزائر، وهو ما جعل العديد من المهتمين بالمتوسط يقدرون أن الجزائر تعتبر بلدا استراتيجيا بالنسبة للاستقرار والتوازن الدولي⁽⁵⁵⁾. وبعيدا عن الموارد الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر، تعتبر هذه الأخيرة معبرا أساسيا للموارد الطاقوية، التي تتحصل عليها أوروبا من إفريقيا السوداء، فأنبوب الغاز العابر للصحراء، الذي أقيم لنقل الغاز النيجيري إلى أوروبا، ينطلق من العاصمة النيجيرية أبوجا ويمر عبر ميناء بني صاف بالجزائر⁽⁵⁶⁾.

إضافة إلى ذلك أعطت الإرادة الجزائرية في تطوير إنتاجها الطاقوي، وتنويع زبائنها، مساحات هامة من أجل التموّج الجديد، مع التحولات الجيو - إستراتيجية العالمية لما بعد الحرب الباردة، حيث يتزايد يوميا القلق الأوروبي فيما يخص أمنهم الطاقوي، من تزايد التموّج الأمريكي في السوق الجزائرية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية حاليا المستثمر الأول في سوق الطاقة

الجزائرية، حيث ارتفعت استثمارات الجزائر مع توقيع الطرفين اتفاق إطار للتجارة والاستثمار سنة 2001 من 3.3 مليار دولار سنة 2002، إلى 11 مليار دولار سنة 2006⁽⁵⁷⁾. هذا الارتفاع الذي يفسر بقوة حضور الشركات النفطية الأمريكية في الجزائر، على غرار Anadarco، Luisiana Land، Haliburton، Exxon Mobil، Amerada Hess... الخ.

إضافة إلى كل هذا، أدت سنوات القطبعية الخارجية التي عاشتها الجزائر، خلال مرحلة التسعينيات من خلال إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992، والتدخل المباشر للجيش في إدارة الشؤون السياسية⁽⁵⁸⁾، إلى مظهرين اقتصاديين معقدين بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية هما:

◆ - وضعية اجتماعية - اقتصادية جد معقدة.

◆ - عزلة تامة عن باقي العالم.

الأمر الذي جعل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، بعد انتخابه سنة 1999 ينتهج سياسة دبلوماسية انفتاحية على العالم، من أجل هدفين أساسيين هما:

◆ - استعادة صورة الجزائر في العالم.

◆ - استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁵⁹⁾.

كما أدت هذه القطبعية، إلى تزايد حنين الجزائر إلى ماضيها وأدوارها، التي لعبتها خلال سنوات السبعينيات، خاصة في إطار حركة عدم الانحياز، وبالأخص قمة 1973 بالجزائر، أين استطاعت الجزائر إدراج قضايا الأمن في المتوسط، ضمن اهتمامات حركة عدم الانحياز⁽⁶⁰⁾. إضافة إلى الدور الذي لعبته الجزائر في الصدمة البترولية لسنة 1973، فمعروف عن الجزائر أنها كانت أحد الأقطاب الأساسية التي سببت هذه الصدمة، التي أكدت قوة النفط كورقة للمساومة، بالنظر إلى دورها المتميز في منظمة البلدان المصدرة للنفط⁽⁶¹⁾.

أدى الحنين إلى مثل هذه الأدوار الريادية، إلى رغبة الجزائر في زيادة وتيرة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس أنها القوة الدولية المهيمنة حاليا⁽⁶²⁾، كإستراتيجية كفيلة بإعطاء الجزائر نوعا من الثقة، فيما يخص أهميتها الإستراتيجية في ميزان القوى الدولي، وفي هذا السياق صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، على هامش الدورة الخامسة والخمسون للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2003 قائلا: لدينا رغبة ملحة للمساهمة في الأمن الطاقوي للولايات المتحدة الأمريكية. وأن نكون في هذا الصدد، حلقة أساسية في السياسة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا⁽⁶³⁾.

يعتبر البترول أحد أهم الرهانات، التي قامت عليها معظم النزاعات في النصف الثاني من القرن العشرين⁽⁶⁴⁾، وهو ما يفسر، من جهة، التنافس الأمريكي - الأوروبي على اكتساب امتيازات أكثر داخل سوق الطاقة الجزائرية، والاهتمام الأمريكي الأوروبي بالأزمة الجزائرية من جهة أخرى، بالنظر إلى إمكانيات تأثير الأمن الطاقوي الأمريكي والأوروبي، جراء استمرار حالة اللاإستقرار في الجزائر، وتأكيد الحركات الإسلامية المتطرفة، على مواصلة إستراتيجية مواجهة الغرب⁽⁶⁵⁾، على غرار ما فعله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، الذي لا يفوت أية فرصة للتأكيد على مواصلة استهداف المصالح الغربية في المغرب العربي، خاصة في الجزائر، وهو التهديد الذي لمستته الولايات المتحدة الأمريكية، مع تبني تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، للهجوم الذي تعرضت له الحافلة التي كانت تقل عمال الشركة البترولية Haliburton، في الجزائر العاصمة بتاريخ 10 ديسمبر 2006⁽⁶⁶⁾.

3/ القوة الدبلوماسية:

على خلاف تونس والمغرب، الذين انتقلا من النظام الاستعماري إلى الاستقلال بالطرق السلمية، وحافظتا على علاقات سياسية مستقرة، حصلت الجزائر على استقلالها عن طريق الثورة والحرب⁽⁶⁷⁾. هذا الاستقلال الذي يُنظر إليه في إحدى جوانبه، على أنه كان مدعما بدبلوماسية قوية، قادتها الحكومة المؤقتة في إطار تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة من حيث

استقطاب الدعم الأمريكي للثورة الجزائرية، والذي كان حاضرا بقوة سواء خلال الثورة، أو خلال اتفاقيات إيفيان⁽⁶⁸⁾. بالإضافة إلى جلب السلاح من الخارج، وهو الأمر الذي يستدعي قوة دبلوماسية، قادرة على اختراق مجتمعات الصناعة العسكرية.

بعد الاستقلال مباشرة، رسخت الجزائر نفسها دوليا، بدبلوماسية قوية في إطار مفهوم الدول العالم - ثالثة Les Pays Tiers-Mondiste، من خلال مساعدتها للدول التي لازالت تكافح الاستعمار، وخلال سنوات السبعينيات، كانت المطالبة بنظام اقتصادي دولي جديد، الحجر الأساس في دبلوماسية وإستراتيجية الجزائر⁽⁶⁹⁾.

في هذا المجال، ترجع قوة الدبلوماسية الجزائرية، إلى عدد النزاعات والأزمات التي كان للجزائر، دور أساسي في تسويتها أو حلها نهائيا، على غرار أزمة الرهائن الأمريكيين، الذين اعتقلتهم إيران، الأزمة العراقية - الإيرانية في سنوات السبعينيات، مشاكل بعض بلدان الساحل مع الطوارق، الأزمة التشادية - الليبية، النزاع الإثيوبي - الإريثري، النزاع في جمهورية الكونغو، مسار السلام العربي - الإسرائيلي⁽⁷⁰⁾. كما كان للجزائر دور بارز في الجهود الدبلوماسية، التي قادتها مجموعة من الدول لتفادي الحرب الأخيرة على العراق⁽⁷¹⁾.

كما لعبت الأوضاع الدولية التي خلقتها أحداث 11 سبتمبر 2001، دورا أساسيا في استرجاع مكانة الدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية، بعد القطيعة التي عاشتها خلال سنوات التسعينيات، حيث توجهت السياسة الخارجية الجزائرية، إلى تبني نظرة براغماتية للخارج، وركزت بشكل أساسي على حماية مصالحها الوطنية⁽⁷²⁾. وحتى في سنوات الأزمة الجزائرية، كان للدبلوماسية الجزائرية حضور قوي، من خلال تمكنها من اقتناء تجهيزات عسكرية فعالة، من الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت الذي رفضت فيه جميع الدول المغامرة ببيع أسلحة حربية ثقيلة للجزائر، من أجل الحفاظ على ميزان القوة بينها وبين المغرب⁽⁷³⁾.

إضافة إلى هذا كانت الدبلوماسية الجزائرية، حاضرة بشكل قوي خلال الحرب الدولية على الإرهاب، حيث صرح الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في ديسمبر 2003 قائلا: يفهم بلدنا، أحسن من أي بلد آخر، آلام الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁷⁴⁾، حيث يحمل هذا التصريح إشارات صريحة، إلى محاولة الدبلوماسية الجزائرية استمالة الولايات المتحدة الأمريكية، إلى التعاون مع الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، باعتبارها دولة ذات خبرة في هذا المجال، من خلال عبارة أحسن من أي بلد آخر. كما كانت الجزائر من بين الدول الأولى، المنظمة إلى التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، من خلالها اعتبارها لهذا التحالف إطارا مؤسسيا يقع ضمن قناعاتها، ومحاولاتها في إقناع العالم أن عالمية التهديد الإرهابي، تقتضي بالضرورة عالمية الاستجابة والحلول⁽⁷⁵⁾، كما أكدت الجزائر على لسان رئيسها عبد العزيز بوتفليقة، أن الجزائر تعمل على تقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق تقديم خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب⁽⁷⁶⁾.

ينظر إلى القوة الطاقوية التي تتمتع بها الجزائر، على أنها امتياز كبير، يعطي قوة أخرى للقوة للدبلوماسية الجزائرية في مجال الاندماج في الاقتصاد العالمي⁽⁷⁷⁾، حيث استطاعت الجزائر بفضل قوتها الطاقوية، انتهاز سياسة خارجية براغماتية مكنتها من تنويع شركائها التجاريين، فبعد أن كانت أوروبا لسنوات طويلة شريكا أساسيا للجزائر، أصبحت الجزائر اليوم ثاني أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية، في الوطن العربي، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، أول شريك تجاري للجزائر في العالم، حيث ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر، من 4.7 مليار دولار سنة 2002، إلى 10.8 مليار دولار سنة 2005، إلى 22 مليار دولار سنة 2008⁽⁷⁸⁾.

II - المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط:

1 / الإدراك والتصورات:

يتحدد الأمن القومي الجزائري بأربع جبهات أساسية هي الجبهة المغاربية، الإفريقية، العربية، والمتوسطية، وهي الأبعاد الأساسية التي تنتمي إليها الجزائر⁽⁸⁰⁾. وعلى الرغم من أهمية الدائرة المتوسطية، بالنسبة للأمن الجزائري، اهتمت الجزائر منذ استقلالها بالدوائر المغاربية، العربية، الإفريقية، التي تنظر إليها على أنها تتميز بالترابط، والتكامل من حيث أنها أقاليم تقع ضمن العالم الثالث، الذي مثلت المطالب الاقتصادية أحد أهم اهتماماته، وأصبحت المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، قاعدة أساسية للبرامج السياسية في الجنوب خلال سنوات السبعينيات⁽⁷⁹⁾. وهي المطالب والاهتمامات التي كان للجزائر دور أساسي فيها، بحكم موقعها القيادي لدول حركة عدم الانحياز، كما مثلت هذه المطالب، صورة أساسية للسياسة الخارجية الجزائرية، خلال مرحلة السبعينيات، وكانت نقطة ارتكاز أساسية في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية، بالنظر إلى كونها محددًا أساسيًا لسياسة محاربة الامبريالية *Anti-impérialisme*، التي انتهجتها الجزائر، منذ استقلالها إلى غاية نهاية الثمانينيات⁽⁸⁰⁾.

رغم أن المتوسط يمثل امتدادًا أساسيًا للجزائر، إلا أن العامل السيكولوجي - التاريخي أثر بكل ثقله، في إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي لفترات معتبرة، حيث اهتمت الجزائر أساسًا بالدائرة الأمنية المغاربية⁽⁸¹⁾، بالنظر إلى التهديدات الأمنية الترابية التي مثلها المغرب على الجزائر، من خلال ما يعرف بحرب الرمال *La Guerre des Sables*، بين الجزائر والمغرب سنة 1963. وعليه، يمكن تفسير إهمال الجزائر لبعدها الأمني المتوسطي، بثقل الماضي التاريخي الذي تشكل أساسًا من الغزوات المتتالية إلى غاية الاستعمار الفرنسي، على هذا الأساس، كان المتوسط بالنسبة للجزائر، جبهة انكشاف تاريخية إلى درجة يمكن القول معها، أن قرابة الثلاثين سنة من استقلال الجزائر كان البعد المتوسطي ثانويًا بالنظر إلى الاهتمامات العربية، المغاربية، والإفريقية⁽⁸²⁾.

كما أن الظروف الدولية والإقليمية، التي كانت سائدة خلال مرحلة السبعينيات، ساهمت بشكل كبير في تبعية الدائرة المتوسطية، لدوائر أمنية أخرى بالنسبة للأمن القومي الجزائري، حيث أن قوة الصراعات الإيديولوجية، التي سادت خلال هذه الفترة، وانخراط الجزائر في الاهتمامات الجنوبية، التي طبعت هذه الفترة على غرار السيادة الوطنية، دعم الحركات التحررية، والحياد الايجابي، طبعت سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي، بالانخراط ضمن محاولات إعادة تشكيل البيئة الاقتصادية والأمنية الخارجية⁽⁸³⁾. كل هذه الأسباب كانت عاملا أساسيا في عدم الاهتمام الجزائري ببعدها المتوسطي، بالإضافة إلى انخراط الجزائر بقوة في الحوار شمال - جنوب، و الحوار العربي الأوروبي. وعلى هذا الأساس، كان عدم اهتمام الجزائر بالمشاريع الأمنية الغربية في المتوسط، نتيجة منطقية لتنافي هذه المشاريع مع أيديولوجيتها الاشتراكية^(*).

لكن، وعلى الرغم من هذا البعد الجزائري عن الاهتمامات المتوسطية، إلا أنه لا يندرج ضمن منطلق إهمال الجزائر لبعدها المتوسطي في حد ذاته، وإنما يرجع إلى سببين رئيسين هما :

♦ - قوة التهديدات الترابية التي مثلتها الأطماع المغربية، على الأمن القومي الجزائري.

♦ - رفض الجزائر الانخراط في الاستراتيجيات الأمنية الغربية بشكل أحادي، واقناعها أن قضية الأمن في المتوسط، يجب أن تُدرك ضمن إطار شامل، يجمع كل الدول المتوسطية، تحت إستراتيجية أمنية شاملة.

على هذا الأساس، يمكن القول أن الإدراك الجزائري للمتوسط، هو إدراك شامل، وأن مقاربتها الأمنية في المتوسط هي مقارنة شاملة، حيث اقترحت الجزائر في أبريل 1972، عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج حلفي وارسو و الأطلسي، على أساس الشعار الذي اشتهر به الرئيس الجزائري هواري بومدين المتوسط للمتوسطيين، وهو الشعار الذي يحمل معاني مباشرة لرفض الجزائر، إدارة المسائل الأمنية في المتوسط من طرف فواعل غير متوسطة.

بالإضافة إلى هذا التحرك الفردي، تحركت الجزائري في إطار جماعي، عبر حركة عدم الانحياز متوسطيا، لاسيما منذ قمة عدم الانحياز التاريخية، التي عقدت في الجزائر سنة 1973، والتي نادى بتحويل المتوسط إلى منطقة سلام، وأمن، وتعاون، وبفضل تزعمها لدول عدم الانحياز، تمكنت الجزائر من إدخال مشاكل الأمن في المتوسط، كأحد أهم اهتمامات الحركة⁽⁸⁴⁾. وهي الإستراتيجية التي تؤكد على الشمولية التاريخية للمسائل الأمنية المتوسطية، في السياسات والاهتمامات الأمنية الجزائرية.

ومع نهاية سنوات الثمانينيات، ودخول الجزائر في حالة أزمة داخلية متعددة الأبعاد، بدأت الجزائر في مسار واسع لإعادة الهيكلة، شمل الجوانب الاقتصادية، السياسة، والعسكرية، حسب ما جاء في دستور 23 فيفري 1989، الذي كرس بشكل نهائي التعددية السياسية، الاتجاه نحو اقتصاد السوق، وبداية الإرهابات الأولى للتجربة الديمقراطية، التي آلت إلى الفشل منذ بدايتها، وانتهت بدخول الجزائر مع بداية سنوات التسعينيات، في حالة أزمة أمنية داخلية⁽⁸⁵⁾، بعد إلغاء المسار الانتخابي، وانتهاج المعارضة الإسلامية جبهة الإسلامية للإنقاذ لخيار التغيير العنيف عن طريق المجابهة المسلحة مع قوات الأمن الجزائرية⁽⁸⁶⁾.

على هذا الأساس، مع بداية التسعينيات بدأت الجزائر تدرك، تدريجيا، أهمية الفضاء المتوسطي، باعتباره حلقة هامة في سياستها الخارجية بشكل عام، والأمنية بشكل خاص، هذا الاهتمام الذي يُترجم، خصوصا، عن طريق مشاركة الجزائر في العديد من اتفاقيات التعاون والأمن، التي جاءت في هذا الفضاء، والتي أرادت الجزائر أن تلعب من خلالها كل الأدوار، التي يمكن أن تعزز مصالحها الوطنية، خاصة الرغبة في الزعامة المغاربية. بالإضافة إلى أن أهم المشاريع الأمنية الغربية، في المتوسط جاءت في عز الأزمة الجزائرية، وبسببها في أحيان أخرى، وهو ما دفع بالسياسة الخارجية الجزائرية، لأن تكون أكثر نفعية، وتبحث من خلال هذه المشاريع عن تقوية علاقاتها السياسية، الاقتصادية، والعسكرية، والأمنية مع دول الاتحاد الأوروبي، من أجل تباحث سبل التعاون الكفيلة بإخراج الجزائر من حالة الأزمة.

ومع ازدياد حدة الأزمة الداخلية في الجزائر، والتوجسات الغربية من مخاطر الانزلاق الإقليمي لهذه الأزمة، وإخلالها باستقرار المغرب العربي، وبالتالي تعريض أوروبا لموجة غير مسبوقه من الهجرة. بالإضافة إلى أن هذه الأزمة، جاءت في الوقت الذي صارت فيه أوروبا مهتمة بشكل كبير بـ: الخطر الآتي من الجنوب. وبالنظر إلى هذه المعطيات بدأت الجزائر في الاهتمام بانكشافها الأمني من جهة المتوسط، حيث جاء في ديباجة دستور 1996 أن: الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطة وأفريقية (87)، ورغم أن الاهتمام الجزائري بالبعد المتوسطي، أخذ طابعا رسميا مؤسساتيا من خلال هذا التصريح، إلا أنه بقي ثانويا بالنسبة للدائرة المغاربية والعربية، إضافة إلى أن هذا التوجه المتوسطي للجزائر، يبقى خيارا غير أكيد، بالنظر إلى أنه نتاج لإرادة سياسية وليس لتفكير استراتيجي، بناء على نقاش وطني موسع (88).

من جهة أخرى تزامنت الأزمة الجزائرية، مع صعود مشاكل التنمية الاقتصادية، الهجرة، الأصولية... الخ على رأس قائمة الاهتمامات الأمنية، وهو ما جعل الأوروبيين يعتقدون، دائما، أنه لا يمكن لأوروبا أن تكون في حالة أمن، ما دامت الفوارق الاقتصادية والسكانية والقيمية، تتعمق بين ضفتي المتوسط، وهو الإدراك الذي عزز من جهة أخرى، قناعات أن الأمن في المتوسط، يجب أن يقوم على صيغة توفيقية شاملة بين التنمية الاقتصادية، والتحكم في تدفقات المهاجرين، ومشكلة الأصولية، وهي التوجهات التي تقع، في الأخير، ضمن المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط.

من هذا المنطلق، تصر الجزائر في سياساتها الأمنية المتوسطية، على مبدأ الشمولية من حيث الأقاليم الفرعية التي تندرج ضمن المتوسط، وكذا من حيث القضايا الأمنية، وبالنظر إلى أن الأمن القومي الجزائري متعدد الأبعاد، ولا ينحصر في الجوانب العسكرية فقط، حيث تهتم الجزائر في مقاربتها الأمنية للمتوسط، بضرورة إيجاد سبل للحوار والتعاون، من أجل تسوية مظاهر الالاستقرار الآخذة في الارتفاع، على مستوى الفضاء المتوسطي، مثل: ظروف تنقل الأشخاص

والممتلكات، الهجرة السرية، مشكلة الإرهاب، الجريمة المنظمة، التجارة الغير شرعية للأسلحة، الجريمة المعلوماتية، الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب، على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، الكوارث الطبيعية... الخ. وتؤكد هذه القناعة الجزائرية فيما يخص شمولية الأمن في المتوسط، بين جميع الفواعل، في ظل حقيقة، أن هذه التهديدات ورغم أنها تتواجد على مستوى جنوب المتوسط، إلا أن قواعدها الخلفية، في الغالب متواجدة داخل البلدان الغربية، حيث تؤكد بعض التقارير الاستخباراتية، أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تمكن من ربط علاقات جيدة، مع كارتيلات تهريب المخدرات في أمريكا اللاتينية، عن طريق الشبكات الإرهابية النشطة في أوروبا⁽⁸⁹⁾، وهو ما يؤكد أن التهديدات الأمنية في المتوسط، لا تقتصر على المشاكل الآتية من الجنوب. وبالتالي، يعزز المقاربة الجزائرية حول شمولية الأمن في المتوسط، بما أن التهديدات متواجدة في كل مكان وتتقاسمها جميع الأطراف.

بناء على هذا الإدراك المشترك لضرورة التعاون أمنيا في المتوسط، تشارك الجزائر في كل المبادرات الإقليمية في المتوسط، وتعتبر فاعلا له وزنه في صياغة بعض المفاهيم والآليات الأمنية في المنطقة⁽⁹⁰⁾، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، وانتهاج الجزائر لسياسة براغماتية في سياستها الخارجية، بهدف إيجاد حلفاء جدد في ظل المناخ الاستراتيجي العالمي الجديد، الذي أنتجه سقوط الاتحاد السوفيتي⁽⁹¹⁾، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية، كقوة مهيمنة عالميا ومتوسطيا، من خلال دورها الريادي في الحلف الأطلسي، وأسطولها البحري السادس الذي يقوم بدور الدركي، على المصالح الأمريكية في المنطقة⁽⁹²⁾.

إضافة إلى ما سبق، يمكن التأكيد على شمولية القضية الأمنية في المتوسط بالنسبة للجزائر، بناء على الرد الجزائري حول الأمن والاستقرار في المتوسط، حيث جاء في هذا النص ما يلي: تحدد الجزائر بداية مقاربتها على أساس مفهوم شامل للأمن، حيث تعتبر أن الأمن والسلام في المتوسط، يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن بناء إجراءات الثقة في سبيل تقوية السلام، الأمن، والاستقرار، يجب أن تستند إلى إيجاد حلول عادلة ودائمة لكل الصراعات،

واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، التسوية السلمية للخلافات، وكذلك إجراءات فعلية وملموسة لنزع التسليح، لا سيما عبر انضمام كل دول المنطقة، للاتفاقيات المتعددة الأطراف حول حظر الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيماوية، واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، وكذا إخضاع كل منشآتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (93).

كما تتأكد المقاربة الجزائرية للأمن في المتوسط، من خلال النظر إلى المتوسط على أنه فضاء تجتمع فيه كل الدول المتوسطية، وتتقاسم نفس المشاكل، حيث جاء هذا التصريح مزوجا بين التهديدات الأمنية بنوعها الثقيلة Hard واللينة Soft، في حين تركز كل المقاربات الأوروبية للأمن في المتوسط، على أن التهديدات الأمنية في المتوسط، هي تهديدات جنوبية بالأساس، وترتكز على التهديدات الجديدة للأمن، وهو ما يفسر فشل النهج الأورو-أطلسي في المتوسط، الذي ركز على نزع تسليح أحادي الطرف، خاصة الصواريخ بعيدة المدى التي تمتلكها الدول العربية (94)، أو قد تمتلكها، ولهذا عادة ما تلح الجزائر على أن مقاربتها الشاملة للأمن في المتوسط، لا تتجاهل القضية الفلسطينية، وأن نجاح جهود الأمن في المتوسط مرتبطة بتقدم عملية السلام في الشرق الأوسط (95).

2/ العلاقات الأمريكية الجزائرية: تأكيد على شمولية الأمن في المتوسط:

يمكن التأريخ للروابط الأمريكية الجزائرية بـ: معاهدة السلام والصداقة لسنة 1775 (96)، وصولا إلى الحرب العالمية الثانية، أين قامت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، باستعمال المغرب العربي كساحة للقتال بغرض تأمين السواحل الجنوبية للقارة الأوروبية (97).

في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تكن العلاقات الأمريكية-الجزائرية مستقرة بسبب الاختلاف الأيديولوجي أثناء الحرب الباردة. ذلك أن الجزائر كانت جمهورية اشتراكية ذات صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) (98)، ورغم أن التوجه الاشتراكي للنظام الجزائري يمثل

مُحدِّداً قويا لتفسير ضعف العلاقات الأمريكية الجزائرية، على طول فترات الحرب الباردة في مستوياتها العسكرية، والسياسية، إلا أن الجانب الاقتصادي بقي خارج هذه الاعتبارات الأيديولوجية على اعتبار تواجد الشركات النفطية الأمريكية في الصحراء الجزائرية، منذ قرار تأميم البترول سنة 1971.

ما لا يجب إغفاله هنا، أنه بين سنوات 1994 و 1996، قامت الجزائر بإرسال بعثة دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ذات طابع استراتيجي، لمحاولة تدارس التحديات الثلاثة التي تواجهها الجزائر، والمتمثلة أساسا في قضايا : التحليل العام للظاهرة الإسلامية في الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في سياق العولمة، الأزمة الجزائرية وآفاقها⁽⁹⁹⁾.

ومن أجل دراسة هذه القضايا، تم الاتصال بثلاث أوساط أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية هي : مراكز اتحاد القرار، ممثلة في كتابة الدولة للخارجية، البنناغون، وكالة مراقبة انتشار الأسلحة النووية. و مراكز الدراسات المكلفة بتوفير السند العلمي لعملية اتحاد القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، والمعروفة تحت اسم: Think Thanks . والأوساط الأكاديمية، خاصة جامعة Harvard، Princeton، Austin.

سعى النظام الجزائري، من خلال هذه البعثة الدراسية، إلى محاولة معرفة الموقف الأمريكي من الحركة الإسلامية، من جهة، ومن الإصلاحات الاقتصادية من ناحية ثانية⁽¹⁰⁰⁾، وتجب الإشارة هنا، إلى أن انشغال النظام الجزائري بموقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الجزائرية، في هذا التوقيت بالذات^(*)، لم يكن ذو طابع أكاديمي، وإنما ذا طابع استراتيجي. لأن قضيتي الحركات الإسلامية، والإصلاحات الاقتصادية، أخذتا حيزا كبيرا من الاهتمامات الأمريكية في سياستها الخارجية منذ نهاية الحرب الباردة. وعلى هذا الأساس، كان النظام الجزائري من خلال هذه البعثة، يهدف إلى محاولة كسب تأييد خارجي في صراعه مع القوى الإسلامية في الجزائر، وإيصال الحقيقة إلى العالم بأن الأزمة في الجزائر أزمة إرهاب دولي، وليست تعسفا سلطويا ضد المعارضة.

ويكتسي الحديث هنا عن العلاقات الأمريكية الجزائرية، طابعا مغايرا لذلك الذي يمكن أن يقال عن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية، مع باقي الدول المغاربية لسببين أساسين هما:

◆ - عدم استقرار العلاقات الأمريكية-الجزائرية، بحكم توجهها الاشتراكي مباشرة بعد الاستقلال، وموقفها المناهض للبرالية، وكذا الموقف من الصراع العربي - الإسرائيلي، وقضية الصحراء الغربية، وبالتالي فالحديث هنا يقع على مستوى التأصيل لبناء علاقات على أسس مستقرة، وليس على مستوى توطيد علاقات تاريخية قائمة كما يتيحها المثال المغربي.

◆ - أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي، التي عرفت بشكل واقعي، ملموس، وممتد عبر الزمن، انتشار واسع للإسلام المتطرف، الذي احتل منذ نهاية الحرب الباردة صورة العدو البديلة للعدو الشيوعي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما أنتج حتمية وجود علاقات أمريكية - جزائرية صراعية كانت أم تحالفية.

تأكد الاهتمام الأمريكي بالوضع الأمني في الجزائر مع تفجيرات باريس 1995، التي كان من بين منفذها إسلاميون جزائريون، وتخوف دول الحلف الأطلسي من احتمال انتشار العنف إلى أوروبا، وكذا القلق التي مافتئت المغرب، تونس، ومصر، تبليغَه للعالم على أساس تخوفها من إمكانية انتقال العنف إلى داخل أراضيها بحكم قرب الجوار الجغرافي أولا، وبحكم التقارب الديني والثقافي ثانيا وهو ما يطرح - حسب هذه الدول - إمكانية قيام تحالف بين الحركات الإسلامية المتطرفة في هذه الدول. وتبعاً لهذه الأسباب، أخذ الموقف الأمريكي حول الأزمة الجزائرية في التغير. بل، ويمكن القول أنه تغير إلى النقيض تماما، حيث بدأ المسؤولون الأمريكيون يحدرون من احتمال وصول نظام معادي للغرب إلى السلطة في الجزائر، وما سينجم عنه من مخاطر على المصالح الأمريكية، واحتمال الوصول إلى حالة لا استقرار في المغرب العربي، مع إمكانية الانتشار إلى جنوب أوروبا.

من خلال هذه المعطيات كلها، طفى إلى السطح خيار ثالث، وهو التوجه إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين، خاصة في ظل النجاحات التي حققها النظام الجزائري في محاربة الإرهاب، والتي كان أهمها الانتخابات الرئاسية لعام 1995. وكانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيد هذا الخيار، إعطاء الجزائر صفة الدولة المحورية، كمشاهدة لخلق انطباع لدى النظام الجزائري أن المغرب ليست الدولة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة الأمريكية التعامل معها.

ويمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت، إلى حد كبير، في استمالة النظام الجزائري إلى تطبيق إستراتيجيتها في المنطقة إلى جانب المغرب وتونس، حيث بدأت هذه النرجسية السياسية تسيطر على العقول المنبهة بالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق الاستخدام الواسع لعبارة الجزائر دولة محورية.

يُنظر إلى أحداث 11 سبتمبر 2001، على أنها العامل الأكثر مساهمة في تسريع وتيرة التقارب بين البلدين. وعلى الرغم من أن الجزائر كانت لها تحفظات، فيما يخص نظرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الظاهرة الإرهابية على أنها سلوك إسلامي محض، إلا أنها قبلت الالتحاق بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب تحت القيادة الأمريكية. وتأخذ الجزائر أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب، فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية جيدا ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب الدولي، وهو التوجه الذي أكده مدير مكتب التحقيقات الفدرالي Luis Freeh في الزيارة التي قادتته إلى الجزائر، بحثا عن المساعدة من أجل القضاء على شبكة بن لادن⁽¹⁰¹⁾.

كما قام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، سنة 2001، بزيارتين رسميتين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ناقش فيهما قضايا التعاون الأمني، مكافحة الإرهاب، والتبادل في القطاعات السرية⁽¹⁰²⁾، وكان لهاتين الزيارتين نتائج سياسية مهمة بالنسبة للجزائر، كاعتبار العنف في الجزائر

عملا من أعمال الإرهاب الدولي، وليس صراعا مسلحا بين السلطة والمعارضة. وأبدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في تقديم المساعدة العسكرية للجزائر، في كفاحها ضد الجماعات المسلحة المتبقية أساسا في المناطق الريفية، من خلال موافقة كل من وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن الوطني ومكتب التحقيقات الفدرالي على تقديم فريق فعال، من الخبراء العسكريين الأمريكيين، لمساعدة الجيش الجزائري⁽¹⁰³⁾. كما صرح الرئيس الأمريكي ج.و. بوش قائلا: تواصل الولايات المتحدة الأمريكية اعتمادها على الجزائر، وعلى شراكة ذات خصوصية وذات قيمة عالية في مكافحة الإرهاب وفي هدفنا المشترك لنشر قيم الديمقراطية وازدهار ورقي المنطقة والعالم ككل⁽¹⁰⁴⁾.

وعلى الرغم من توفر أسباب التقارب وقوة إرادة الطرفين في خلق تحالف أمني، إلا أن التعاون العسكري الأمريكي - الجزائري اقتصر في البداية على تبادل المعلومات و لكن، ومع حلول سنة 2004 بدأت معالم هذا التعاون تتضح من خلال وصول بعثة أمريكية تابعة لحراس السواحل إلى الجزائر، هذه البعثة التي كانت مهمتها الأساسية ملاحظة الوضع الأمني في الموانئ والسواحل الجزائرية، ووسائل استباق وتسيير الأخطار البحرية⁽¹⁰⁵⁾. كما تطور هذا التعاون العسكري، في نفس السنة، إلى مستوى التكوين، من خلال استقبال الأكاديمية العسكرية بـ : شرشال لـ : 30 مدربا من الجيش الأمريكي لتكوين النخبة العسكرية الجزائرية على تقنيات تأمين المناطق الحساسة. واستقبال المدرسة التطبيقية للقوات الخاصة ببسكرة، سنة 2006، لبعثة أمريكية بغرض اطلاعها على بعض تجارب الجيش الوطني الشعبي في مجال مكافحة الإرهاب⁽¹⁰⁶⁾.

ورغم أن الأطراف الرسمية لم تصرح بوجود تعاون مؤسسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مجال المخابرات، إلا أن الصحافة الأمريكية والجزائرية تناولت موضوع وجود وكالة سرية في الجزائر، منذ 2002، تتكون من وكالة الاستخبارات المركزية ومصالح الأمن الجزائري تحت اسم قاعدة تحالف، هذه الوكالة أنشئت من أجل تحليل الحركات عبر الوطنية للإرهابيين المشبوهين، وإطلاق عمليات للمراقبة والتجسس، بالإضافة إلى الاستخبارات التقليدية التي تهتم

بالأشخاص المشبوهين ونشاطاتهم وتحركاتهم، والاستخبارات العملياتية التي تُعنى أساسا بتدمير الشبكات الإرهابية. كما عززت الولايات المتحدة الأمريكية حضورها العسكري في الجزائر من خلال تكوينها للضباط الجزائريين، وتزويدها للجزائر بمعدات عسكرية متطورة، وميزانية قدرت بـ : 700.000 دولار سنة 2003⁽¹⁰⁷⁾.

ينظر الأوروبيون والأمريكيون من خلال مشروع الحوار المتوسطي لمنظمة الحلف الأطلسي، إلى الجزائر على أنها الدولة المفتاح Key State للاستقرار في المنطقة، ليس من باب قوتها النفطية، وموقعها الجيو - استراتيجي الذي يتوسط الجهة الجنوبية للمتوسط، ويمثل ممرا رئيسيا نحو إفريقيا السوداء فقط، ولكن من خلال اعتبار الجزائر منبعا أساسيا للحركات الإرهابية، التي عززت الأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي، الساحل، ومنطقة الصحراء الكبرى، بالنظر إلى نشاط الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الآخذ في الانتشار إقليميا⁽¹⁰⁸⁾. وعلى هذا الأساس، سعت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، جاهدة إلى إقناع الجزائر بالانضمام إلى هذا المشروع، وهو ما تم من خلال الانضمام الرسمي للجزائر إلى الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، في مارس 2000⁽¹⁰⁹⁾، والذي تتفق مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط، حيث ترى الجزائر أن مسألة الأمن في المتوسط، يجب أن تُدرك من طرف الجميع على أنها وحدة غير قابلة للتجزئة، وتقوم أساسا على مبدأ الحوار والتشاور، من أجل تقارب الشعوب المتوسطية⁽¹¹⁰⁾، وتأكد هذا الاتجاه الجزائري للتعاون الأمني في المتوسط، من خلال زيارتي الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى مقر الحلف الأطلسي، سنتي 2001، و 2002، كما تعبر رغبة دول الحلف الأطلسي في إشراك الجزائر في المسائل الأمنية المتوسطية، على اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية - كقوة مهيمنة على قرارات الحلف - بالرأي الجزائري فيما يخص ضرورة التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، باعتباره ظاهرة عالمية⁽¹¹¹⁾. وعليه، تأكدت شراكة الجزائر والحلف الأطلسي في المتوسط على المستوى العملي، من خلال تواجد قوات الحلف في السواحل الجزائرية، للقيام بعدة تمارين مشتركة مع القوات البحرية الجزائرية⁽¹¹²⁾، ومشاركة الجزائر في المسار العملي للنشاط

للناتو (113)، كما أكدها Robert P. Wanger^(*)، بقوله: تعتبر الجزائر شريكا استثنائيا، في الحرب الدولية على الإرهاب في المتوسط وشمال إفريقيا (114).

في الأخير، يجب التأكيد على أن هذا التقارب الأمني الأمريكي الجزائري بقي مرتبطا بارتفاع أو انخفاض وتيرة الحرب الدولية على الإرهاب، خلال الخمس سنوات اللاحقة لأحداث 11 سبتمبر 2001. وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تدرك قيمة هذا التقارب إلا بعد إعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال، سنة 2006، عن تغيير استراتيجياتها، ومدى نشاطها، بانتقالها من النشاط المحلي والإقليمي إلى النشاط الدولي. هذا التغيير الذي تمثل أساسا في إعلان أيمن الظواهري عن قيام تحالف بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال و تنظيم القاعدة. ومنذ هذا الإعلان، أصبحت الشبكات الإرهابية في المغرب العربي تعرف تحت اسم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما تبنت كل الأنشطة الإرهابية التي عرفتها المنطقة (115).

كما ينظر إلى هذا التحول على أنه عامل أساسي في ارتفاع وتيرة التقارب بين الجزائر وواشنطن، على اعتبار أن نفس السنة - 2006 - عرفت تبادلا للعديد من الزيارات الرسمية ذات الطابع العسكري، على غرار زيارة كل من كاتب الدولة المكلف بشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و Donald Rumsfeld كاتب الدولة الأسبق للدفاع، و Robert Mueller مدير مكتب التحقيقات الفدرالي للجزائر، والزيارة التي قام بها قائد الأركان العامة للجيش الجزائري الفريق أحمد فايد صالح للولايات المتحدة الأمريكية في نفس السنة (116).

خاتمة:

لا تختلف التهديدات الأمنية الموجودة في البحر الأبيض المتوسط، كثيرا عن تلك التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي الجزائري على مستوى الجبهات الأخرى، فمعروف عن البحر الأبيض المتوسط أنه فضاء غير مستقر، تدور فيه العديد من الصراعات والتفاعلات، فهو مصدر للعديد من التهديدات، بالنظر إلى احتواءه للعديد من المشاكل، التي يُنظر إليها على أنها تهديدات

أساسية للأمن بمفهومه الحديث. وعلى الرغم من اختلاف أيديولوجيات، مصالح، وخلفيات الفاعلين الأساسيين في المتوسط، تبقى التحديات الأمنية التي أعطت البحر الأبيض المتوسط صفة البيئة الغير مستقرة، المحدد الأهم الذي تشترك فيه كل التوجهات والمفاهيم، بالنظر إلى العوامل التاريخية، الإنسانية، والاقتصادية التي تربط الشعوب المتوسطية.

تاريخيا، ترك تاريخ الصراع في المتوسط، وتاريخ الغزوات المتتالية التي تعرضت لها الجزائر من المتوسط، بصماته في المخيال الجمعي للجزائريين، وجعل المتوسط مرادفا للغزو، ونقطة سوداء في تاريخ الأمن القومي الجزائري، وبعد الاستقلال مباشرة اتضح أن الشواغل الأمنية الجزائرية شمالية بحرية، لكن هذا الاهتمام تغلبت عليه الشواغل الأمنية الغربية البرية، جراء المطالب الترابية المغربية، التي تحولت إلى غزو فيما يعرف بـ : حرب الرمال سنة 1963، وما زالت آثاره واضحة إلى حد اليوم على العلاقات المغربية - الجزائرية.

وبحكم الموقع المركزي للجزائر في قلب المغرب العربي، تعتبر الجزائر منكشفة أمنيا على كل الجهات، خاصة مع شساعة مساحتها، وطول حدودها البرية والبحرية، فبحكم هذا الموقع في قلب مجموع جغرافي معقد ومهم بالنسبة للأمن الدولي، يُنظر إلى الجزائر على أنها النواة الصلبة لتأسيس أي اتفاقية تحاول خلق فضاء أمني مستقر، كما تُدرك الجزائر في السنوات الأخيرة، على أنها دولة ذات خبرة، وذات إرادة صريحة في التوجه نحو دولة القانون، ونحو توسيع مجال علاقاتها السياسية، الاقتصادية، والأمنية.

تعتبر الجزائر دولة أساسية في معادلة الأمن الطاقوي الأورو - متوسطي، والأمريكي كذلك. وعلى هذا الأساس، كانت المشاكل السياسية والأمنية في الجزائر أثناء فترة التسعينيات، مصدر قلق بالنسبة للأوروبيين، ومركز اهتمامهم على مستويين، أولهما العمل على تحييد التهديدات الأمنية، والحيولة دون انتشارها إلى أوروبا، وثانيهما العمل على تأمين مصادر الطاقة التي توفرها الجزائر، حتى لو تطلب ذلك استراتيجيات عسكرية.

بناء على ما سبق تعتبر مسألة تأمين المتوسط، بالغة الأهمية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، ليس لأنه شكل فقط على مر العصور جبهة انكشاف أمنية، ولكن أيضا لأن مسألة الأمن عموما، والأمن الطاقوي خصوصا، مرهون بالاستقرار داخل الفضاء المتوسطي، فقد شكل هذا الأمر انشغالا أمنيا للجزائر، بالنظر إلى اقتناعها بأن قضية الأمن في المتوسط، يجب أن تُدرك ضمن إطار شامل يجمع كل الدول المتوسطية. وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الإدراك الجزائري للمتوسط، هو إدراك شامل، وأن مقاربتها الأمنية المتوسطية هي مقارنة شاملة.

ومع بداية التسعينيات بدأت تدرك الجزائر، تدريجيا، أهمية الفضاء المتوسطي، باعتباره حلقة هامة في سياستها الخارجية بشكل عام، والأمنية بشكل خاص هذا الاهتمام، الذي يترجم خصوصا عن طريق مشاركة الجزائر في العديد من اتفاقيات التعاون والأمن، والتي أرادت الجزائر أن تلعب من خلالها كل الأدوار التي من شأنها أن تعزز مصالحها الوطنية. كما أبقّت الجزائر في تعاونها الأمني في المتوسط على مبدأ الشمولية، حيث تهتم الجزائر في مقاربتها الأمنية في المتوسط، بضرورة إيجاد سبل للتعاون والحوار، من أجل تسوية مظاهر اللاإستقرار الآخذة في الارتفاع على مستوى المتوسط.

كما يمكن النظر إلى العلاقات الأمريكية الجزائرية على أنها تأكيد لشمولية الأمن في المتوسط، حسب المقاربة أو الإدراك الجزائري، حيث تأخذ الجزائر أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، من خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب، فمنذ أحداث 11 سبتمبر 2001، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية جيدا ضرورة الاستفادة من التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب الدولي. كما ينظر الأوروبيون والأمريكيون إلى الجزائر في إطار مشروع الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي، على أنها الدولة - المفتاح للاستقرار في المنطقة، وهو المشروع الذي تتفق مبادئه مع المقاربة الأمنية الجزائرية للمتوسط، بالنظر إلى أنه مشروع مُكرس لمبادئ الحوار والتشاور من أجل تقارب الشعوب المتوسطية.

الهوامش والإحالات:

- ¹⁻ صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي. تر : مالك عبيدة أبو شهيو، ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، 1999، ص 361
- ²⁻ Rocio Méndez Aléman, *La Sécurité Méditerranéenne: l'OTAN est – elle la Solution ?*, **Bourse de Recherche Individuelle de l'OTAN et du Conseil du Partenariat Euro-Atlantique**. Bruxelles, 1998 – 2000, p. p. 26- 27.
- ^(*) يستعمل مصطلح المغرب الأوسط **Le Maghreb Centrale** للإشارة إلى: الجزائر، المغرب وتونس.
- ³⁻ Michael Collyer, *Emigration, Immigration, and Transit in the Maghreb: Externalization of EU Policy?*, in: Yahia H. Zoubir and Haizaim Amirah-Fernández, **North Africa: Politics, Region and the Limits of Transformation**. Routledge (Taylor & Francis Group), New York, 2008, p 162.
- ⁴⁻ صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق. ص. 215.
- ⁵⁻ عياد محمد سمي، الهجرة في المجال الأورو-متوسطي: العوامل والسياسات، العالم الاستراتيجي. ع. 3، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، ماي 2008، ص. 4.
- 6- Rocio Méndez Aléman, op.cit. p. 25.
- ⁷⁻ صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق. ص 357.
- 8- B. A. Roberson, *Islam and Europe: An Enigma or a Myth*, **Middle East Journal**. No. 48 Spring 1994, p. 123.
- 9- Idem.
- ¹⁰⁻ صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق. ص 362.
- ¹¹⁻ Sos Sahel International, *30 Ans de Lute contre la Désertification au Sahel*, **Sos Sahel International**. France, 2006, p. 5
- ¹²⁻ Bichara Khader, **Le Grand Maghreb et l'Europe : Enjeux et Perspectives**. 2^{em} ed. , Publisud , France , 1995 , p. 23.
- ¹³⁻ Rocio Méndez Aléman, op.cit. p 27
- ¹⁴⁻ Roland, D. Asmus , F. Stephane Larrabee , Ian O. Lesser , *Rôle et Place du Maghreb et de la Méditerranée dans la Stratégie des Etats-Unis* , **Transition & Perspectives**. N° 3, Institut National d'Etudes de Stratégie Globale, Alger, Algérie, 2001, p. p. 26-27.
- ¹⁵⁻ صموئيل هنتنغتون، مرجع سابق. ص 358
- ¹⁶⁻ نفس المرجع، ص ص. 370-371
- ¹⁷⁻ Rocio Méndez Aléman, op.cit. p. 17

- 18- Yahia H. Zoubir, Les Etats-Unis et l'Algerie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération **Maghreb-Machrek**. N°200, Ed: Choiseul, Paris, France, Été 2009, p. 17
- 19- Rocio Méndez Aléman, op.cit. p 16
- 20- Ibid., p 15
- 21- Khadija Mohsen-Finan, Les Défis Sécuritaires au Maghreb, **Note de l'IFRI**. France, Juin 2008, p 2
- 22- Yahia H. Zoubir, Algeria and US Interests: Containing Radical Islamism and Promoting Democracy, **Middle East Policy**. Vol. 9, N°. 1, March 2002, p p 64-65
- 23- Chakib Khalil, Les Enjeux Politique et de Sécurité de l'Energie dans le Cadre de la Mondialisation, dans: Conseil de la Nation, Commission de la Défense National, **Mondialisation & Sécurité: Sécurité pour tous ou Insécurité Partagée**. Editions ANEP, Algérie, 2003, p 31
- 24- Younah Alexander, Maghreb & Sahel Terrorism, Addressing the Rising Threat From Al-Qaeda & other Terrorism in North Africa & West / Central Africa, **International Center for Terrorism Studies**. At: the Potomac Institute for Policy Studies, 2010, p 21
- 25- أيان راتليدج، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟. تر: مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006، ص ص 12-13
- 26- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي. المكتبة العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 64-65
- 27- Jean-Luk Mareet, Evolution Récents de GSPC – Al-Qa'ida au Maghreb Islamique : Un Redéploiement Historique, **Fondation pour la Recherche Stratégique**. 2007, p 1
- 28- Mathieu Guidère, op.cit, p 31
- 29- إيملي هونت، الإرهاب الإسلامي في شمال غرب إفريقيا : هل هو شوكة في عنق الولايات المتحدة الأمريكية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2007، ص 24
- 30- Rocio Méndez Aléman, op.cit, p 17
- 31- مايكل هدسون، مآزق إمبريالية : إدارة المناطق الجامعة، المستقبل العربي. ع. 284، 2002، ص 40
- 32- Yahia, H. Zoubir, La Politique Etranger Américaine au Maghreb: Constance et Adaptation, op.cit, 119
- 33- George Joffé, Beyond the War on Terror: Prospects for Middle East and North Africa, Policy Paper No. 7, **the Global Policy Institute**. October 2008, p 8

- ³⁴⁻ Rocio Méndez Aléman, op.cit, p 17-18
- ³⁵⁻ مارتن غريفيتش، وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص. 450.
- ³⁶⁻ Roger Scruton, **The Palgrave Macmillan Dictionary of Political Thought**. 3rd ed, Palgrave Macmillan, New York, 2007. p. 113.
- ³⁷⁻ بيار سيريليه، الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية. تر: أحمد عبد الكريم، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1988، ص. 34.
- ³⁸⁻ كلمة الاستراتيجية في المرجع أعلاه، ليست نتيجة لخطأ في عملية الرقن، وإنما أُخذت من الغلاف الأصلي للكتاب كما ترجمه المترجم: أحمد عبد الكريم.
- ³⁸⁻ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 39.
- ³⁹⁻ Abdelhamid Merouani, La Dimension Stratégique de l'Algérie dans l'Ensemble Méditerranéen : Atouts, Enjeux, et Limites, dans: Laure Borgomano-Loup, et Autres, **le Maghreb Stratégique: Première Partie**. Collège de Défense de l'OTAN, Research Branch, Rome , June 2005 , p. 18.
- ⁴⁰⁻ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 40.
- ⁴¹⁻ Yves Lacoste, Originalité Géopolitique de Maghreb: des Frontières Très Anciennes au Sein d'une Mêmes Ensemble Culturel, Disponible sur le site web:
http://www.horizon.documentation.ird.fr/exdoc/pleins_textes/divers4/010017314.pdf
- ⁴²⁻ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 40.
- ⁴³⁻ Tahar Boudheb, Algérie et Méditerranée : Essai de Prospective , dans : Laure Borgomano-Loup , le Maghreb Stratégique : **Première Partie**. op.cit. p. 31.
- ⁴⁴⁻ Aomar Baghzouz, La Rivalité Americano-Européenne au Maghreb, dans: Abdennour Banantar, **Les Etats-Unis et le Maghreb: Regain d'Intérêt**. Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD), Alger, Algérie, 2007, p. 102.
- ⁴⁵⁻ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 41.
- ⁴⁶⁻ William, C. Byrd, Contre-Performances Economique et Fragilité Institutionnelle, **Confluences Méditerranée**. N°. 45, Printemps 2003, p. 19.
- ⁴⁷⁻ سمير أمين، المغرب العربي الحديث. تر: كميل ق. داغر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 7-8
- ⁴⁸⁻ Abdelhamid Merouani, op.cit. p. 19.

- ⁴⁹⁻ مصطفى بن شنان، الأمن في غرب البحر الأبيض المتوسط: ما هي الخيارات الإستراتيجية المتاحة للجزائر؟ انتقالية واستشفاف. ع. 2، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة الجزائر، 2001، ص. 14.
- ⁵⁰⁻ Louisa Dris-Ait Hamadouch, Les Relations Algéro - Américaines Sous le Prisme du Terrorisme, dans : Abdennour Benantar, **les Etats - Unis et le Maghreb: Regain D'Intérêt**. op.cit, p. 167.
- ⁵¹⁻ Abdennour Benantar, Algérie, Europe, OTAN: Vers un Architecture Globale de la Sécurité en Méditerranée, dans: Abdi Nourredine, **Algérie, Maghreb: Le Pari Méditerranéen**. Institut de Monde Arabe, France, 2006, p. 290.
- ⁵²⁻ Abdelhamid Merouani, op.cit. p. 19.
- ⁵³⁻ Francois Lafargue, Etats-Unis, Inde, Chine : Rivalités Pétrolières en Afrique, **Afrique Contemporaine** 2006, p 45.
- ⁵⁴⁻ Christopher Hammer, U.S Policy Toward North Africa: Three Overarching Themes, **Middle East Policy** Winter 2007 p 59.
- ⁵⁵⁻ Abdelhamid Merouani, op.cit.p 22.
- ⁵⁶⁻ Chakib Khalil Les Enjeux Politique et de Sécurité de l'Energie dans le Cadre de la Mondialisation, dans : Conseil de la Nation, Commission de la Défense National, **Mondialisation & Sécurité: Sécurité pour tous ou Insécurité Partagée**. Editions ANEP, Algérie, 2003, p. 29.
- ⁵⁷⁻ Maxime Ait Kaki, Lunes de Miel Algéro-Américaines, **Politique Etrangère**. 2007, p. 9.
- ⁵⁸⁻ William, B. Quant, **Société et Pouvoir en Algérie: La Décennie de Ruptures**. Casbah Editions, Alger, Algérie, 1999, p p. 115-116.
- ⁵⁹⁻ Yahia, H. Zoubir The Dialectics of Algeria's Foreing Relations: 1992 to the Present, In: Ahmed Aghrouit and Bougherira Redha. M, **Algeria in Transition: Reforms and Development Prospects**. RoutledgeCurzon, New York, 2004. P. 166.
- ⁶⁰⁻ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 44.
- ⁶¹⁻ Mokhtar Khaldi, Ce Que le Maghreb Peut Apporter A l'Union Européenne, dans : Abdi Nourredine, Algérie, Maghreb: le Pari Méditerranéen, op.cit, p. 259.
- ⁶²⁻ Abdelhamid Merouani, op.cit, p. 22.
- ⁶³⁻ Idem.
- ⁶⁴⁻ Mokhtar Khaldi, op.cit, p. 258.
- ⁶⁵⁻ Luis Martinez, Le Cheminement Singulier de la Violence Islamiste en Algérie, **Critique International**. N°. 20, Juillet 2003, p. 173.

- 66- Mathieu Guidère, La Tentation Internationale d'Al-Qaida au Maghreb, **Focus Stratégique**. IFRI, Décembre 2008, p. 13.
- 67- Maurice Flory, et Robert Mantram, **Les Régimes Politique des Pays Arabes**, Presses Universitaires de France, 1968, p p. 230-231.
- 68- Ferhat Farhat, **The United States and Algeria: From Roosevelt to Kennedy 1940 – 1962**. Office des publication Universitaire, Alger, Algérie, 2006, p p. 224-227.
- 69- Abdelhamid Merouani, op.cit, p. 23.
- 70- Idem.
- 71- Yahia, H. Zoubir, The Dialectics of Algeria's Foreign Relations : 1992 to the Present, op.cit, p. 175.
- 72- Abdelhamid Merouani, op.cit, p. 23.
- 73- Yahia, H. Zoubir, Les Etats-Unis et l'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération, op.cit. p p. 82-83.
- 74- Maxime Ait kaki, Lunes de Miel Algéro -Américaines, **Politique Etranger**, 2007. p. 1.
- 75- Abdennour Benantar, Algérie, Europe, OTAN: Vers un Architecture Globale de la Sécurité en Méditerranée, op.cit, p p. 289-290.
- 76- Yahia, H. Zoubir, Les Etats-Unis et l'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération, op.cit, p p. 82.
- 77- Abdelhamid Merouani, op.cit, p. 22.
- 78- Yahia, H. Zoubir, Les Etats-Unis et l'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération, op.cit, p p. 88.
- (⁸⁰) معظم واردات الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر هي بتزول وغاز طبيعي.
- (⁸¹) تم إسقاط البعد الإسلامي، ليس باعتباره بعيدا عن المحيط الذي تمارس فيه الجزائر نشاطاتها الدولية، ولكن بالنظر إلى أن البعد الإسلامي هو بعد ديني، حضاري، ثقافي، وليس بعدا إقليميا.
- 79- Chris Brown, **Understanding International Relations**. Second Edition, Palgrave, Great Britain, 2001, p. 201.
- 80- Yahia, H. Zoubir, Les Etats-Unis et l'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération, op.cit, p p. 73.
- 81- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 44.
- 82- مصطفى بن شنان، مرجع سابق. ص. 52.
- 83- Yahia, H. Zoubir, Les Etats-Unis et l'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération, op.cit, p p. 73.

(^{٨٠}) إن الحديث عن اشتراكية الجزائر، لا يقع ضمن الاشتراكية بالمنطق الماركسي، أي اشتراكية صراع الطبقات، وإنما تندرج ضمن ما يعرف بمذاهب الاشتراكية اللاماركسية التي تميزت بها البلدان الحديثة العهد بالاستقلال، خاصة في إفريقيا وآسيا. للاطلاع أكثر، أنظر : يفتيحي سيرغيفيتش ترويتسكي، مذاهب الاشتراكية اللاماركسية وقضايا التقدم الاجتماعي في آسيا وإفريقيا. تر: ألكسندر ياسين، دار التقدم، موسكو، الاتحاد السوفيتي، 1978، ص. 19.

83- Mohamed Nadjib Amara, Les Option Stratégique de l'Algérie à Travers la Perception de sa Sécurité en Méditerranée, **El-Djeich**. Mai 2004. p. 21.

84- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 44.

85- Luis Martinez, Maghreb: Vaincre la Peur de la Démocratie, Cahier de Chaillot, N° 115, **Institut d'Etude de Sécurité**. France, 2009, p p. 18-19.

86- J. N. C. Hill, Challenging the Failed State Thesis: IMF and World Bank Intervention and the Algerian Civil War, **Civil Wars**. Vol. 11, N°1, March 2009, p. 43.

87- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 46.

88- نفس المرجع، نفس الصفحة.

89- Younah Alexander, op.cit, p. 26.

90- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 192.

91- Bernard Ravenal, l'Algérie s'Intègre dans l'Empire, **Confluences Méditerranée**, N° 45, Printemps 2003, p. 115.

92- Rachid Oufkir, **Redéploiement Militaire Américain: L'Afrique du Nord Après le 11 Septembre 2001**, Mémoire de Master II, Institut de Etudes Européennes, 2006, p. 6.

93- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق. ص. 192.

94- نفس المرجع. ص. 43.

95- نفس المرجع. ص. 97.

96- Carol Migdalovitz, Algeria: Current Issues, **Report of Congress**, Congressional Research Service, Order Code RS21532, Updated April 24, 2006, p. 5.

97- Ferhat Farhat, op.cit, p. 355.

98- Carol Migdalovitz, op.cit, p. 5.

99- محمد شفيق مصباح، الجزائر بين ركود ونهوض. تر: محمد هناد، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص. 131.

100- نفس المرجع. ص. 131-132.

(^{٨١}) في هذا الوقت بالذات: لأنه بداية من سنة 1994، اتضحت خطورة الوضع الأمني في الجزائر. من خلال تسجيل تصعيد ملموس في الأعمال الإرهابية، كالاغتيالات، والتفجيرات التي تمس الاستقرار الداخلي، والتي يعتقد أن لها علاقة قوية

بتسلل مجموعات إرهابية إلى الجزائر، مدربة في أفغانستان على الأعمال الإرهابية، والتي قدرت بحوالي 1400 فرد، وهذا في نفس هذه السنة (1994).

¹⁰¹⁻ Yahia Zoubir, *La Politique Etrangère Américain au Maghreb: Constance et Adaptation*, op.cit, p. 119.

¹⁰²⁻ Maxime Ait Kaki, op.cit, p. 3.

¹⁰³⁻ Yahia Zoubir, *La Politique Etrangère Américain au Maghreb : Constance et Adaptation*, op.cit, p. 121.

¹⁰⁴⁻ Louisa Dris-Ait Hamadouch, op.cit, p. 167.

¹⁰⁵⁻ Maxim Ait Kaki, op.cit, p. 7.

¹⁰⁶⁻ Idem.

¹⁰⁷⁻ Louisa Dris-Ait Hamadouch, op.cit, p. 167.

¹⁰⁸⁻ Toby Archer, Tihomir Popovic, *The Trans-Saharan Counter Terrorism Initiative: The US War on Terrorism in North Africa*, **The Finnish Institute of International Affairs**, FIIA Reports, 2007, p. 33.

¹⁰⁹⁻ Mohamed Nadjib Amara, op.cit, p. 22.

¹¹⁰⁻ Louisa Dris-Ait Hamadouch, op.cit. p. 167.

¹¹¹⁻ Abdennour Benantar, *Algérie, Europe, OTAN: Vers un Architecture Globale de la Sécurité en Méditerranée*, op.cit, p p. 289-290.

¹¹²⁻ Louisa Dris-Ait Hamadouch, op.cit, p. 165.

¹¹³⁻ Christopher Hemmer, op.cit, p. 57.

^(*)- رائد Commandant في حرس السواحل الأمريكي، وممثل للأسطول البحري الأمريكي السادس في المتوسط لدى الحلف الأطلسي.

¹¹⁴⁻ Louisa Dris-Ait Hamadouch, op.cit, p. 165.

¹¹⁵⁻ يلملي هونت، مرجع سابق. ص. 6.

¹¹⁶⁻ Maxim Ait Kaki, op.cit, p. 2.